الأمم المتحدة

A/57/233

الجمعية العامة

Distr.: General
27 September 2002
Arabic
Original: English

الدورة السابعة والخمسون

طلب إدراج بند فرعي إضافي في جدول أعمال الدورة السابعة والخمسين

التعاون بين الأمم المتحدة ورابطة أمم جنوب شرقي آسيا

رسالة مؤرخة ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لكمبوديا لدى الأمم المتحدة

بموجب المادة ١٥ من النظام الداخلي للجمعية العامة أتشرف بأن أطلب، بوصفي رئيسا للجنة الدائمة لرابطة أمم جنوب شرقي آسيا، ونيابة عن جميع الممثلين الدائمين العشرة لبلدان الرابطة، إدراج بند فرعي إضافي في جدول أعمال الدورة السابعة والخمسين للجمعية العامة، في إطار البند ٢٢ من جدول الأعمال، معنون ''التعاون بين الأمم المتحدة ورابطة أمم جنوب شرقي آسيا''.

وبموجب المادة ٢٠ من النظام الداخلي للجمعية العامة، أرفقت بهذه الرسالة مذكرة توضيحية (انظر المرفق).

وأتشرف كذلك بأن أطلب تعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما من وثائق الجمعية العامة.

(توقيع) اوتش بوريث
السفير
الممثل الدائم

300902 300902 02-60837 (A)
0260837

مرفق الرسالة المؤرخة ٢٦ أيلول/سبتمبر الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لكمبوديا لدى الأمم المتحدة

في ٢١ آذار/مارس ٢٠٠٢ عُقد الاجتماع الثاني للجنة الإدارية المشتركة بين رابطة أمم جنوب شرقي آسيا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي واجتماع الحوار بين الرابطة والبرنامج الإنمائي حيث استعرضت الرابطة والبرنامج جوانب التعاون بينهما في السابق والحاضر، وتبادلا الآراء حول التعاون المستقبلي. وجرى الاتفاق على أن يموِّل البرنامج الإنمائي مشروعا أو مرفقا في مجال السياسات، بغية التركيز بشكل رئيسي على تعميق جذور التكامل الإقليمي. وسيكون هذا المرفق معينا على الإلمام بالمسائل الناشئة، خاصة في ضوء التغيرات التي تجري في الوقت الحاضر في المنطقة. وسيكون هدف المرفق هو تعزيز قدرات رابطة أمم جنوب شرقي آسيا في مجال استطلاع خيارات السياسات بهدف تعميق جذور التكامل الإقليمي.

ضرورة قيام تعاون أوثق بين رابطة أمم جنوب شرقي آسيا والأمم المتحدة

لا تزال رابطة أمم جنوب شرقي آسيا تواجه تحديات خطيرة على الصعيدين الداخلي والخارجي. وهي تحديات تشمل الجوانب السياسية والاجتماعية والاقتصادية في حياة سكان منطقة جنوب شرقي آسيا. وتواجه الرابطة ذلك بمجموعة من المبادرات الصلبة والبرامج الطموحة، التي تستجيب لاحتياجات السكان في المنطقة، ولمتطلبات عالم في طريقه إلى العولمة. ويستدعي هذا أن تتطور الرابطة كي تحافظ على أهميتها، وتظل ناشطة ومحتفظة بقدراتها على المنافسة، وأن تقيم ارتباطات على المستوى الداخلي ومع المنظمات الإقليمية والدولية.

وفي ٢٩ تموز/يوليه ٢٠٠٢، وبمناسبة انعقاد المؤتمر الوزاري الخامس والثلاثين للرابطة في بروني دار السلام، اتفق وزراء خارجية الرابطة على ضرورة تعزيز التعاون مع الأمم المتحدة، بوصفها مؤسسة تعددية بالغة الأهمية. فهذا التعاون حيوي بالنسبة لتحقيق الأهداف الأساسية للرابطة، التي تشمل، ضمن أشياء أخرى، تسريع النمو الاقتصادي والتقدم الاجتماعي والتنمية الثقافية في المنطقة، فضلا عن تعزيز الاستقرار والسلم. وفي مواجهة العولمة، سيسهم التعاون بين المنظمتين في تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في المنطقة. وسيعيد أيضا تنشيط قدرات المنطقة، التي تعرّضت لنكسة كبيرة عقب الأزمة المالية الآسيوية، لم تبرأ منها بعد بشكل كامل. وعلى هذا المنوال، سيكون التعاون المعزز بين المنظمتين فاعلا في ترسيخ السلم والأمن الدوليين، ودافعا إلى تحقيق تعاون أفضل في سبيل تنفيذ الالتزامات المتمخضة عن المؤتمرات الدولية، بما في ذلك مؤتمر الأمم المتحدة للألفية، ومؤتمر الدوحة، واجتماعي قمة مونتيري وجوهانسبرغ.

مذكرة توضيحية

جاء تأسيس رابطة أمم جنوب شرقي آسيا، في ٨ آب/أغسطس ١٩٦٧، في بانكوك، تايلند، تعبيرا عن الإرادة الجماعية لأمم المنطقة في سبيل توثيق أواصر الصداقة والتعاون بينها، من أجل كفالة تمتع شعوبها بنعم السلم والحرية والرخاء. وكانت البلدان المؤسسة للرابطة هي إندونيسيا وتايلند وسنغافورة والفلبين وماليزيا. وبين عامي ١٩٨٤ و ١٩٩٩ انضمت إلى الرابطة بلدان بروني دار السلام وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وفييت نام وكمبوديا وميانمار. ويبلغ تعداد سكان منطقة الرابطة زهاء ٥٠٠ مليون شخص، بينما تبلغ مساحتها الكلية ٤,٥ مليون كيلومتر مربع، ويبلغ مجموع ناتجها المحلي الإجمالي ٧٣٧ بليون دولار، والقيمة الإجمالية للتجارة فيها ٧٢٠ بليون دولار.

التعاون القائم بين رابطة أمم جنوب شرقي آسيا والأمم المتحدة

ظلت رابطة أمم جنوب شرقي آسيا والأمم المتحدة شريكتين في التنمية لعدة عقود. وتدعم عدة وكالات من وكالات الأمم المتحدة جهود المنطقة في مجالات كالقضاء على الفقر والحكم الرشيد ودرء الكوارث والتنمية والعمالة ودور المرأة في المجتمع.

ولا بد من الإشارة بشكل خاص إلى العلاقة القديمة بين رابطة أمم جنوب شرقي آسيا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وهي علاقة بدأت عند قيام الرابطة في عام ١٩٦٧ تقريبا. وبعد عشر سنوات من ذلك، أي في عام ١٩٧٧، أصبح البرنامج الإنمائي الشريك الرسمي في الحوار مع الرابطة، بوصفه منظمة المعونة المتعددة الأطراف الوحيدة التي تنال هذا المركز. وشهدت الروابط بين الطرفين المزيد من التعزيز في ذلك العام، بإطلاق البرامج دون الإقليمية المشتركة بينهما والتي تهدف إلى تقديم مساعدة أفضل للرابطة في جهودها الرامية إلى تحقيق التعاون والتكامل على الصعيد الإقليمي. وشكّلت هذه البرامج دون الإقليمية قاعدة لعلاقة التحاور بين الرابطة والبرنامج، أنشئت على أساسها آلية للحوار وجرت هيكلتها بشكل يتماشى مع إطار عمل البرنامج الإنمائي للبرامج الإقليمية/المشتركة بين البلدان، التي تنفذ بشكل عام في دورات من خمس سنوات.

وأنيطت بالمكتب القطري للبرنامج الإنمائي في تايلند، من خلال هذه الدورات الباكرة من الدعم المتنامي السريع الذي يقدمه البرنامج للرابطة، مسؤولية تنسيق المساعدة المقدمة إلى الرابطة، ووزع معظم الأموال على المشاريع التي تنفِّذها منظمات أخرى تابعة للأمم المتحدة، أهمها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، ومنظمة الصحة العالمية، ومنظمة العمل الدولية، والمنظمة البحرية الدولية، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية

لآسيا والمحيط الهادئ. ومنذ ١٩٩٢، أصبحت أمانة رابطة دول جنوب شرقي آسيا الوكالة المنفِّذة للبرامج دون الإقليمية المشتركة بين البرنامج الإنمائي والرابطة، تحت إشراف المكتب الإقليمي لآسيا ومنطقة المحيط الهادئ التابع للبرنامج، وبمساعدة من مكتب البرنامج القطري في جاكرتا، إندونيسيا. بيد أن الأزمة المالية التي تعرّضت لها منطقة شرق آسيا والتي بدأت في آب/أغسطس ١٩٩٧، تركت أثرا كبيرا على هذه الخطط. فقد تقلّص التمويل المقدّم من البرنامج الإنمائي، إذ تم تحويل بعض موارده إلى برامج دون إقليمية ووطنية أخرى، كرد فعل أمام الآثار المترتبة على الأزمة.